مواقف العروضيين من ظاهرتيْ (الخرم) و(الخزم) في الشعر العربي

د. خالدية جاب الله

جامعة الإخوة منتوري -قسنطينة 1

الملخص:

يندرج الخرم والخزم ضمن نوع خاص من الزحافات والعلل، يُعرف باسم العلل الجارية مجرى الزحاف، ويجري تعريفهما بأنّ أحدهما هو حذف حركة والآخر هو زيادة حركة (أو أكثر) في مطلع البيت الشعري.

وهما ظاهرتان عروضيتان غير منسجمتين مع أهمّ أسس النظرية الخليلية.

يحاول هذا البحث أن يتناول أهمّ الإشكاليات العروضية المتعلقة بهاتين الظاهرتين، مع استعراض مواقف العروضيين منهما في القديم والحديث.

Abstract:

(**El–kharm**) and (**El-khazm**) are classified among a part of a special type of poetical license (prosodic changes), and they are defined as the deletion or the addition of a syllable or syllables at the beginning of the poetic verse.

They are two prosodic phenomena that are inconsistent with the most important principles of the Khalilian theory.

This research attempts to deal with the most important prosodic problems related to these phenomena, with a review of the respective positions of prosodists in both the ancient and the modern era.

إشكالية البحث:

الخرم والخزم ظاهرتان عروضيتان غامضتان، لا تنسجمان مع كثير من أسس النظرية العروضية في بنائها الخليلي، وقد اختلفت مواقف العروضيين منهما اختلافا واضحا، حتى وإنْ أجمعوا على استقباحهما، ودعوا الشعراء إلى تفاديهما في نظم قصائدهم.

بل ذهب بعضهم إلى حدّ إنكار وجودهما في الشعر العربي، وراحوا يحمّلون رواة الشعر القديم مسؤولية ما وجد منهما في بعض الأبيات.

فما هو الخرم؟ وما هو الخزم؟ ولماذا تعدّد الخرم وتوحّد الخزم؟ ولماذا أُدرجا ضمن نوع خاص من العلل؟ وما هو موقف العروضيين القدماء منهما؟ وهل اختلف موقف المتأخرين عن موقف الأولين من هاتين الظاهرتين؟

مدخل إلى الخرم والخزم:

إذا أردنا البحث في الأصول اللغوية للخرم والخزم، رأينا أنّ "الخاء والراء والميم أصل واحد، وهو ضرب من الاقتطاع، يقال خرمتُ الشيء، واخترمهم الدهر؛ وخُرِم الرجل، إذا قطعت وتَرةُ أنفه لا يبلغ الجدع"[1]، كما أنّ "الخاء والزاء والميم أصل يدلّ على انثقاب الشيء، فكل مثقوب مخزوم"[2].

وأمّا في الاصطلاح، فقد جاء في (كتاب العين) أنّ "الأخرم من الشعر: ما كان في صدره وتد مجموع الحركتين فخُرم أحدهما وطُرح، كقوله:

إنّ امرأً عاش تسعين حجّة إلى مثلها يرجو الخلود لجاهلُ

وتمامه: وإنّ امرأ..."[3]؛ فكأنّ الحركة الأولى (وَ) حذفت من تفعيلة الطويل الأولى ذات الوتد الابتدائي المجموع (فعولن)، فصارت (عولن)؛ حيث كان الأصل أن يقول الشاعر (وإنْنَمْـــ)، فقال (إنْنَمْـــ).

لكنّنا حين نستقصي مادة (خزم)، في الكتاب نفسه للخليل نفسه[4]، نجد دلالات لغوية تحوم حول معاني الناقة والشجر والجبل، لا علاقة لها تماما بالاصطلاح العروضي!

---

[1]- أحمد بن فارس: معجم المقاييس في اللغة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، د.ت، ص 312.

[2]- نفسه، ص 314.

[3]- الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين مرتّبا على حروف المعجم، ترتيب وتحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003، المجلد 1، ص 402.

[4]- نفسه، ص 406.

وهنا يُطرح سؤال كبير: هل معنى ذلك أنّ الخليل بن أحمد الفراهيدي (مؤسس علم العروض) قد عرف (الخرم) وعرّفه، بينما لم يعرف الخزم و لم يهتد إليه؟ وأنّه –إذن– من مصطلحات ما بعد الخليل؟

يبدو ذلك هو عين الصواب، بدليل قول عروضي متأخر نسبيا هو الفيوّمي (ت.770 هـ): "... قال بعضهم: و لم يذكر الخليل الخزم"[1].

حتى ابن عبد ربه (ت.328 هـ)، نجده يخصّص (بابا للخرم)، ولا يشير إلى الخزم إطلاقا، ممّا يؤكّد تأخّر تلازم المصطلحين.

يقول ابن عبد ربه في أرجوزة العروض[2]:

1. **والخرم** في أوائل الأبياتِ يُعرف بالأسماء والصفاتِ
2. نقصان حرف من أوائل العددْ في كلّ ما شطر يفكّ من وتدْ
3. خمسة أشطار من الشطورِ يُخرم منها أوّل الصدورِ
4. منها الطويل أول الدوائرِ وأطول البناء عند الشاعرِ
5. يدْخله الخرم فيدعى **أثلما** فإن تلاه القبض سمّي **أثرما**
6. والوافر الذي مدار الثانيهْ عليه قد تعيه أذن واعيهْ
7. يدخله **الخرم** في الابتداءِ في أوّل الجزء من الأجزاءِ
8. وهْو يسمّى **أعضبا** فكلّما ضمّ إليه العصب سمي **أقصما**
9. وإن يكن أعضب ثمّ يعْقلُ فذلك **الأجمّ** ليس يُجهلُ
10. والهزج الذي هو السوارُ عليه للثالثة المدارُ
11. يدخله الخرم فيدعى **أخرما** وهْو قبيح فاعلمنّ وافهما
12. حتى إذا ما كفّ بعد الخرمِ سميته **أخرب** إذ تسمّى

---

[1]– أحمد الفيومي المقري: شرح عروض ابن الحاجب، تحقيق وتقديم وتعليق محمود محمد العامودي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2013، ص 52.

[2]– ابن عبد ربه: كتاب العقد الفريد، شرح وضبط وترتيب إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت، المجلد 5، ص 426–427.

13. **والأشتر** المهجّن العروضا ما كان منه آخر مقبوضا
14. هذا وفي الرابعة المضارعُ يدخل فيه الخرم لا يدافَعُ
15. كمثل ما يدخل في شطر الهزجْ وهو يسمّى باسمه بلا حرجْ
16. ولا يجوز الخرم فيه وحدهُ إلاّ بقبض أو بكفّ بعدهُ
17. لعلّة **التراقب** المذكورِ خصّ به من أجمع الشطورِ
18. والمتقارب الذي في الآخرِ تحلو به خامسة الدوائرِ
19. يدخله ما يدخل الطويلا من خرمه وليس مستحيلا
20. هذا جميع الخرم لا سواهُ وهْو قبيح عند من سمّاهُ
21. يدخل في أوائل الأشعارِ ما قيل في ذي الخمسة الأشطارِ
22. لأنّ في أوّل كلّ شطرِ حركتين في ابتداء الصدرِ
23. وإنّما ينفكّ في الأوتادِ فلم يضرها الخرم في التمادي
24. لقوّة الأوتاد في أجزائها وأنّها تبرى من أدوائها
25. سالمة من أجمع الزّحافِ في كلّ مجزوء وكلّ وافي
26. والجزء ما لم تر فيه خرما فإنّه **الموفور** قد يُسمّى

مفاهيم (الخرم) ومواقف العروضيين:

يمكننا أن ننثر هذه الأبيات التعليمية المنظومة التي تشرح الخرم وأسماءه ومواقعه، بالشكل الآتي:

1. يقع الخرم في مطالع الأبيات من القصائد، وله أسماء وصفات متغيرة حيثما وقع.

2. الخرم هو حذف حرف من أوّل التفعيلة المبدوءة بوتد مجموع.

3. يقع الخرم في أوّل الصدور (وكثيرا ما يعني الصدر في مصطلحات العروضيين التفعيلة الأولى من الشطر الأول)، ومعنى ذلك أيضا أنّ ابن عبد ربه يعارض وقوع الخرم في الابتداء (أي التفعيلة الأولى من الشطر الثاني)، بينما لا يمانع آخرون من وقوع ذلك.

كما يقع في خمسة أشطار (أي خمسة بحور).

4. بحر الطويل هو أوّل البحور وأطولها وأكثرها عرضة للخرم.

5. يدخل الخرمُ تفعيلةَ الطويل (فعولن) وهي سالمة (أي غير مقبوضة)، فيسمى (**الثلم**)، وتصبح التفعيلة (عُولُنْ). ويدخلها وهي مقبوضة، فتصبح (عُولُ)؛ ويسمّى (**الثرم**).

6. 7. إذا انتقلنا إلى الدائرة الثانية، فإنّ الخرم يطرأ على التفعيلة الأولى للوافر.

8. يسمى خرم الوافر (**العضب**)، [وإن كان المصطلح في الطبعة التي بين يدي يرد مصحّفا بالصاد، ولكن الخطأ الطباعي واضح ولا يحتاج إلى وقوف طويل]، فتصبح التفعيلة (فَاعَلَتُنْ). فإذا طرأ الخرم على التفعيلة وهي معصوبة (مسكّنة الخامس المتحرك) سمّي (**القصم**)، فتصبح التفعيلة (فَاعَلْتُنْ).

9. يطرأ الخرم على الوافر وهو معقول (محذوف الخامس المتحرك)، فيسمّى (**الجَمَم**)، وتصبح التفعيلة (فَاعَتُنْ).

لا بد من الإشارة في هذا السياق إلى أنّ (أرجوزة العروض) تغيّب شكلا آخر من أشكال الخرم في الوافر، هو (**العَقْص**)؛ وهو خرم مُفَاعَلَتُنْ بعد نقصها (والنقص هو اجتماع العصب والكف؛ أي تسكين الخامس المتحرك وحذف السابع الساكن)، فتصير (فَاعَلْتُ).

ولا تفسير لذلك إلا أن يكون الأمر متعلقا بخلل في المخطوط أو سهو في الطبع، بدليل أن ابن عبد ربه يذكر المصطلح خارج الأرجوزة، في (باب الخرم)؛ حيث يقول: "فإذا دخله القبض مع الخرم، قيل له **أعقص**"[1]، وهنا يتكرّر السهو مرّة أخرى؛ حيث لا يستقيم هذا الكلام إلا حين نضع (**النقص**) مكان (القبض)، لأنّ القبض -أصلا- لا يمكن أن يطرأ على تفعيلة الوافر (فخامسها متحرك وليس ساكنا).

10. يدخل الخرم بحر الهزج، وهو رأس الدائرة الثالثة.

[1] – العقد الفريد: 5/ 421.

11. حين يدخل الخرم تفعيلة الهزج السالمة، تصبح (فاعيلُن) ويسمّى (**خرمًا**)، وهي الحالة الاستثنائية الغريبة التي لم يطلق عليها العروضيون تسمية جديدة، وإنّما أبقوا على التسمية العامة، ممّا يطرح أكثر من علامة استفهام.

هنا أيضا يسجّل ابن عبد ربه موقفه من الخرم فيقول: "وهو قبيح".

12. يدخل الخرم تفعيلة الهزج، وهي مكفوفة (محذوفة السابع الساكن)، فيسمى (**الخرب**)، وتصبح التفعيلة (فَاعِيلُ).

13.يدخل الخرم تفعيلة الهزج، وهي مقبوضة (محذوفة الخامس الساكن)، فيسمى (**الشتر**)، وتصبح التفعيلة (فَاعِلُنْ).

14.المضارع هو رابع خمسة بحور يصيبها الخرم، ويحدث ذلك في الدائرة الرابعة.

15.لأنّ تفعيلة المضارع التي يصيبها الخرم، هي نفس التفعيلة التي يصيبها في الهزج (مفاعيلن)، فإنّه يعاد استعمال المصطلحات السابقة المذكورة (**الخرب، الشتر**).

16.لا يمكن للخرم أن يطرأ وحده على تفعيلة المضارع، وإنّما يجب أن يدخلها (إلى جانب الخرم) القبض أو الكف.

17.ينفرد المضارع بوجوب كفّ حشوه (حذف السابع الساكن من مفاعيلن)، وبما أنّ المراقبة (أو علة **التراقب**، على حدّ تعبير ابن عبد ربه) تقتضي سلامة أحد السببين الاثنين مقابل زحاف السبب الآخر، فإنّ الخرم هنا يدخل المضارع مع الكف (أي الخرب)، فتصبح التفعيلة (فَاعِيلُ).

19.18. المتقارب هو آخر البحور الخمسة التي يدخلها الخرم الذي يسمى بنفس التسميات التي أطلقت عليه حين دخل الطويل.

20. هذه هي أنواع الخرم، وهي قبيحة عند جمهور العروضيين.

21. يدخل الخرم في أوائل القصائد المكتوبة على البحور الخمسة المذكورة.

25.24.23.22. البحور الخمسة التي تكون عرضة للخرم، جميعا، تبدأ بتفعيلة أصلية ذات وتد مجموع، كأن الوتد هنا له قوة تحمّل تحمي التفعيلة من أي ضرر بحيث لا يضيرها الخرم، وقد سبق لابن عبد ربه أن شرح سبب دخول الخرم على الأوتاد وعدم

دخوله على الأسباب، بقوله في أحد أبواب (فرش كتاب الجوهرة الثانية في أعاريض الشعر وعلل القوافي): "اعلم أنّ الخرم لا يدخل إلا في كل جزء أوله وتد، وذلك ثلاثة أجزاء: فعولن، مفاعلتن، مفاعيلن. وهو سقوط حركة من أوّل الجزء. وإنّما منعه أن يدخل في السّبب؛ لأنّك لو أسقطت من السبب حركة بقي ساكن، ولا يُبدأ بساكن أبدا..."[1].

26. التفعيلة، أو الجزء (بلغة ابن عبد ربه) الذي كان يمكن أن يخرم و لم يخرم، يسمّى (الموفور).

إنّ أوّل ما يلاحظ على الخرم بشتى أشكاله هو هذه التسميات المعقدة الكثيرة التي تطلق عليه بحسب البحور التي يقع فيها والزحافات التي يتزامن وقوعها معه، وقد حفلت الكتب العروضية القديمة والحديثة بإيراد مصطلحاته التسعة مع شرح دلالاتها اللغوية والعروضية (الثلم، الثرم، الخرم، الشتر، الخرب، العضب، الجمم، العقص، القصم)، و لم يهتم العروضيون بالانتباه إلى أنّ مصطلح (الخرم) نفسه قد استعمل بدلالتين اثنتين: دلالة عامة (بمعنى حذف الحركة الأولى من التفعيلات المبدوءة بوتد مجموع)، ودلالة خاصة (بمعنى حذف الحركة الأولى من تفعيلة الهزج وهي سالمة من الزحاف)، حيث لم نستطع أن نظفر بغير إشارة واحدة لدى العروضي الجزائري موسى نويوات، الذي انتقد عدم تخصيص تسمية للخرم في الهزج: "للخرم معنيان: عام، وخاص، وكان الأولى أن يوضع لهذا المعنى الخاص اسمٌ يخصّه كنظائره"[2].

بينما استكثر إبراهيم أنيس تلك المصطلحات واستنكر كثرتها: "... ولستُ أعلم علما من علوم العربية قد اشتمل على عدد غريب من المصطلحات مثل ما اشتمل عليه العروض [...] وربما كان أعقد مصطلحات العروض تلك التي تسمى بالزحافات والعلل

---

[1]- العقد الفريد، 421/5.

[2]- موسى الأحمدي نويوات: المتوسط الكافي في علمي العروض والقوافي، دار الحكمة للطباعة والنشر، الجزائر، ط4، 1994، ص 41.

[...] أمّا أنواع الزحافات فكثيرة تعيي الحافظة [...] فإذا استعرضت العلل وجدتها لا تقل عن الزحافات تعقيدا..."[1].

مضيفا في سياق آخر: "ومن بين تلك العلل ما يكون في رأي أهل العروض بسقوط حرف من أوّل الشطر؛ ويسمون هذه الظاهرة بأسماء عدة ويضعون لها مصطلحات متنوعة لا تخلو من الصنعة والتكلف"[2].

لقد أجمع العروضيون -قديما وحديثا- على استقباح الخرم، مستشهدين على قبحه بالدلالات اللغوية للمصطلحات التي تدلّ عليه[3]؛ **فالخرم**: قطعٌ في الأنف أو ثقب في الأذن، **والثلم**: كسر في إناء أو سيف، **والخرب**: ثقب في الأذن، **والثرم**: سقوط لبعض الأسنان، **والعقص**: التواء القرنين على الأذنين، **والقصم**: انكسار الثنية، **والعضب**: كسر في الرمح أو القرن أو شقّ في الأذن، **والشتر**: انقلاب جفن العين، **والجمم**: فقدان القرن...

ومن مظاهر الموقف العروضي المستقبح للخرم، استنكار حازم القرطاجني (ت. 684 هـ) لحال الشاعر الذي لا ينقّح شعره "ولا يبالي بوقوع خرم في صدر البيت إن

---

[1]- إبراهيم أنيس: موسيقى الشعر، مكتبة الأنجلو المصرية، 2010، ص 50-51.

[2]- نفسه، 299.

[3]- أنظر على سبيل المثال:

- الخطيب التبريزي: الوافي في العروض والقوافي، تحقيق فخر الدين قباوة، دمشق، ط4، 1986، ص 42.

- مسلك ميمون: مصطلحات العروض والقافية في لسان العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007، ص 63، 64، 101، 211، 218،...

- عمر عتيق: معجم مصطلحات العروض والقافية، دار نبلاء ناشرون وموزعون/دار أسامة للنشر، عمّان، ط1، 2014، ص 121، 122، 123، 129،...

- إميل بديع يعقوب: المعجم المفصل في علم العروض والقافية وفنون الشعر، دار الكتب العلمية، 1991، ص ص 223- 225.

وقع له"[1]، وقد دعا إلى تجويد مطالع القصائد "لأنّ مطالع الأبيات يجب أن تكون سالمة من الخرم"[2].

كذلك يرى بعض المحدثين أنّ "الخرم بجميع أنواعه خلل في الوزن لا يجوز لشاعر أن يرتكبه، ولعلّ أصله حذف بعض الحروف من أول البيت عند روايته"[3]، وهو رأي متأثر برأي شهير للدكتور إبراهيم أنيس ينكر وجود الخرم والخزم –أصلا– في الشعر، ويُعيد ما وُجد منهما إلى (أخطاء الرواة)؛ فنحن "حين نستعرض ما روي من الأشعار القديمة، نرى بعض الرواة قد جاءونا بقصائد، وقد سقط من أوائلها واو العطف أو فاء العطف، أو غير ذلك من أدوات الربط القصيرة التي لا يستقيم الوزن بغيرها، ظنا منهم أن الشاعر لا يمكن أن يبدأ القصيدة بمثل هذه الواو أو الفاء..."[4].

ومثل هذا الرأي الذي يستقبح الخرم ويلمّح إلى التشكيك في وجوده أصلا، نجده عند الدكتور صلاح عبد القادر؛ إذ يقول: "إنّ الخرم –مع شكّنا في وجوده– تغيير مستقبح"[5]، لكن عروضيين آخرين محدثين، وإن كانوا ينفون وجود الخرم في الشعر المعاصر، فإنّهم لا ينفون كثرة وجوده في الشعر القديم، كمثل نازك الملائكة التي ترى أنّ الخرم "من التغييرات المألوفة في الشعر القديم و لم يعد المعاصرون يستعملونه"[6]، ويبدو أنّ

---

[1]– حازم القرطاجني: منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تقديم وتحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1981، ص 286.

[2]– نفسه، ص 286.

[3]– نور الدين صمود: تبسيط العروض، الدار العربية للكتاب، تونس، 1986، ص 285.

[4]– إبراهيم أنيس: موسيقى الشعر، ص 299.

[5]– صلاح يوسف عبد القادر: في العروض والإيقاع الشعري، شركة الأيام/ شركة الملكية، الجزائر، ص 79.

[6]– نازك الملائكة: موسيقى الشعر– محاضرات، مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشعري، الكويت، 2003، ص 46.

هذا الرأي الذي يستكثر الخرم في الشعر القديم متأثر برأي ابن رشيق القيرواني الذي يزعم أنّ الشعراء الأقدمين "قد يأتون بالخرم كثيرا"[1].

ولا يتوقف خلاف العروضيين حول الخرم عند هذا الحدّ، بل يتجاوزه إلى مواضع وقوعه من البيت والوزن؛ يقول أبو الحسن العروضي (ت. 342 هـ): "وقد أجاز لي شيخ من أهل العلم الخرم في حشو الأبيات ورأى أنّ ذلك جائز في كلّ جزء، وهذا ما قاله أحد وإنما أجاز الخليل الخرم في أوّل كل جزء فقط. وأمّا الأخفش فأجازه في أوّل النصف الثاني واستشهد فيه بأبيات قد رويت عن العرب، فأمّا حشو الأبيات فلا خرم فيه [...] فأما لِـمَ جاز الخرم في أول جزء في البيت و لم يجز في سائر الأبيات ففي ذلك غير قول [...]. والقول في هذا ما قاله أبو إسحاق وهو أنّ أول البيت ابتداء الوزن فلا يقبح في السمع النقص لأنك لم تستمر على استماع الأجزاء ولهذا وقعت الزيادة كما وقع النقصان [...].

وحكي عن الخليل أنه كان لا يجيز الخرم في أول النصف الثاني وأجازه الأخفش لأنه قد جاء في الشعر وليس بالكثير ككثرته في أول البيت..."[2].

وفي سياق مماثل، يقول الزمخشري (ت. 538 هـ): "ولا يحوز الخرم عند الأكثر إلا في الصدر وقد جوّزوا في الابتداء، كقوله:

فلما أتاني والسماء تبلُّه = قلت له: أهلا وسهلا ومرحبا

وقد جمع الآخرُ الأمرين جميعا، في قوله:

لكن عبيدُ الله لّما أتيته = أعطى عطاءً، لا قليلا ولا نزرا[3]

وما نفهمه من هذين النصين هو ما يأتي:

---

[1]- ابن رشيق القيرواني: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق وتعليق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، د.ت، الجزء 1، ص 140.

[2]- أبو الحسن العروضي: الجامع في العروض والقوافي، تحقيق وتقديم هلال ناجي وزهير غازي زاهد، دار الجيل، بيروت، ط1، 1996، ص 171- 172.

[3]- جار الله الزمخشري: القسطاس في علم العروض، تحقيق فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف، بيروت، ط2، 1989، ص 61.

الشائع أن الخرم لا يكون إلا في التفعيلة الأولى من صدر البيت الأول من القصيدة، لكن –وفي حالات قليلة أخرى– يمكن أن يطرأ الخرم على التفعيلة الأولى من عجز البيت، أما سائر المواضع من البيت فلا يُمكن أن تخرم.

وبخصوص نوعية التفاعيل التي يمكن أن تكون عرضة للخرم، يرى بعضهم أنها "لا تكون عند الخليل إلا فيما أوله وتد مجموع"[1]، وهذا هو الرأي الراجح، استنادا إلى قوة الوتد؛ لأن بقاء حركة يغني عن سقوط الأخرى، بخلاف لو تعلق الأمر بسبب خفيف؛ حيث تسقط الحركة ويتعذر البدء بساكن، أما في حالة السبب الثقيل، فإن "خرم" مُتَفَاعلن يستوي مع "وقصها" (حذف حركتها الثانية)، فإذا كانت التفعيلة مضمرة (مسكنة الحركة الثانية) استحال خرمُها لاستحالة البدء بساكن.

لكن ذلك لم يمنع بعض العروضيين من تأييد خرم التفاعيل المبدوءة بسبب؛ يقول الفيومي: "وخالف كثير من العروضيين، فقالوا: يجوز في الوتد المجموع وفيما رجع إلى لفظه من سائر الأجناس، لذهاب المانع، وهو الساكن"[2]، وقد استشهد على ذلك ببعض الشواهد من الكامل المخروم بعد "وقصه"، والبسيط والمنسرح المخرومين بعد "خبنهما"، ولكن ذلك نادر فيما يبدو.

مفاهيم "الخزم" ومواقف العروضيين:

هذا عن "الخرم"، فماذا عن "الخزم"؟

يقول الزمخشري: "وأمّا الخزم بالزاي فلا يكون، بالاتفاق، إلا في الصدر. وهو زيادة حرف، كقوله:

وإذا أنت جازيت امرَأ السّوء فعله == أتيت من الأخلاق ما ليس راضيا

أو حرفين، كقوله:

قد فاتني اليوم من حديـــ == ثك، ما لستُ مدْرِكَهْ

أو ثلاثة أحرف، كقوله:

---

[1] – الفيومي: شرح عروض ابن حاجب، ص 68.

[2] – نفسه، ص 68.

إذا خَدِرتْ رجلي ذكرتُك، يا == فوزُ كيما يذهبُ الخَدَرُ

أو أربعة أحرف، كقوله:

أشدُدْ حيازيمك، للموت == فإنّ الموتَ لاقيكا"[1]...

وإذا كان الزمخشري يرى أنّ الخزم لا يقع إلاّ في التفعيلة الأولى من البيت (الصدر)، بغضّ النظر عن كونها مبدوءة بوتد أو بسبب (ودليل ذلك أنه يستشهد بأربعة أبيات، منها بيتان من الخفيف والمديد، أي مبدوءان بسبب خفيف)، فإن الخطيب التبريزي لم يكن يجيزه "إلا فيما أوّله وتد"[2]، في حين تعصّب آخرون لوجوب وقوعه في الأسباب الخفيفة: "وقال إبراهيم بن دانية: لا يجوز إلا فيما أوله سبب خفيف، ومردود بالسماع، وتوسّط بعضهم فقال: وأحسن الأجزاء التي تعرض لها الخزم، ما أوّله سبب خفيف"[3].

أمّا الفيومي، في شرحه لمنظومة ابن الحاجب (ت. 646 هـــ)، فيتوقف عند بيتها العشرين:

وخَزمُهم جائزٌ وهْو زيادة حرْ == فٍ أوّلا وإلى أربعةٍ قُبِلاَ

ليحْمل قوله (أوّلا)، على جوازه في أوائل الأسباب والأوتاد على السواء: "... وإطلاقهُ يقتضي الجواز في الأوائل والثواني سواء كانت الأوتاد أولا، أو الأسباب، وهو المشهور"[4]، مثلما يحمل (أولا)، مرة أخرى، على أوّل الصدر وأوّل العجز على السواء: "...قوله (أوّلا) يقتضي أوّل النصف الأول، وأوّل النصف الثاني"[5].

وكذلك يُجيز (العروضي) الخزمَ حتى في البحور المستهلّة بأسباب خفيفة أو ثقيلة (بدليل استشهاده بأبيات من الرجز والكامل)[6]، مثلما يجيزه في مطلع الشطر الثاني: "وقد

---

[1]- القسطاس، ص 62-63.

[2]- الوافـــي، ص 192.

[3]- شرح عروض ابن الحاجب، ص 52.

[4]- الفيومي، ص 52.

[5]- نفسه، ص 53.

[6]- الجامع، ص 182-183.

زادوا الواو في النصف الأخير، وهو قليل"[1]. ومن القدماء من رأى أن خزم أول العجز "شاذ جدّا"[2].

وكما اختلف العروضيون في تحديد موقع الخزم من التفعيلة والبيت، فقد اختلفوا في موقفهم المعياري منه؛ حيث يرى ابن رشيق أن "ليس الخزم عندهم بعيب لأنّ أحدهم إنّما يأتي بالحرف زائدا في أوّل الوزن إذا سقط لم يفسد المعنى، ولا أخلّ به ولا بالوزن"[3].

وأيّده في رأيه هذا كثير من المحدثين كالدكتور عمر عتيق الذي يرى أن "ليس الخزم عند العرب بعيب"[4]، وهو يكرّر نفس عبارات ابن رشيق تقريبا، والدكتور صلاح صلاح يوسف عبد القادر الذي يصرّح بأن "الخزم عند العروضيين غير معيب، لأنّ الزائد إذا أُسقط فإسقاطه لا يخلّ بالمعنى ولا بالوزن..."[5].

وعلى النقيض من ذلك يستقبح حازم القرطاجني هذا الخزم ويخطّئ اعتداد العروضيين به لأنّ الشعراء لم يقصدوا أبدا إقحام تلك الزيادات في متون قصائدهم: "فأمّا ما رام العروضيون إثباته في متون الأوزان من الزيادة التي يسمّونها الخزم بالزاي فإنّهم غلطوا في ذلك لأنّ العرب لم تكن تعدّ تلك الزيادات من متون الأوزان. وإنّما كانوا يجعلونها توطئات وتمهيدات ووُصلا لإنشاد البيوت وبناء عباراتها عليها، وإن كانت متميّزة في التقدير والإيراد عنها بأزمنة قصيرة قد تخفى على السامع فيظنّ أنهم قد جعلوها من متون الأبيات. وذلك غير ممكن أصلا"[6].

---

[1]- نفسه، ص 182.

[2]- العمدة: 142/1.

[3]- العمدة: 141/1.

[4]- معجم مصطلحات العروض والقافية، ص 135.

[5]- في العروض والإيقاع الشعري، ص 79.

[6]- منهاج البلغاء، ص 262-263.

ويبدو أنّ إبراهيم أنيس قد تأثر بهذا الرأي، وإن لم يصرّح بمرجعيته، حين نسب تلك الزيادات إلى أخطاء "الرواة الذين لا يحسنون إقامة الوزن الشعري"[1]، ثم يستعرض أشهر شواهد الخزم (المزعومة)، فيحذف حروفها الزائدة، ليعيدها إلى تركيبها الأوّل الصحيح قبل أن يمتد إليه "سوء الرواية وخطأ الراوي"[2]؛ حيث يسقط كلمة (اشدد) مثلا من البيت السابق المنسوب إلى الإمام علي كرّم الله وجهه:

اشدد حيازيمك للموت فإنّ الموت لاقيكا

فيرى أنّه "تركيب عربي سليم أن تقول (حيازيـــمَك للموت)، ويفهم السامع منه أنك تريد: اشدد حيازيمك..."[3].

ومن المواقف الحديثة الأخرى التي تكاد تكرّر كلام حازم القرطاجني وإبراهيم أنيس، موقف العروضي التونسي محمد العياشي الذي يرى أنّ الخزم "اختلال أتى بسبب التحريف وتصرّف الرواة والنساخ ولا يد للشعراء فيه"[4].

كذلك تبدو أغلب مواقف العروضيين المحدثين من الخزم في غاية السلبية؛ فهو "تغيير قبيح"[5] عند هذا، و"غير مأنوس"[6] عند ذاك، وهكذا...

خاتـــمـــة:

بقي أن نشير في الأخير إلى أنّ كثيرا من الكتب العروضية الحديثة قد أصبحت تتفادى ذكر الخرم والخزم، أو تشير إليهما إشارات خاطفة دون الدخول في التفاصيل، رغبة في عدم تعقيد قائمة الزحافات والعلل (المعقّدة في أصلها) بمزيد من المصطلحات

---

[1]- موسيقى الشعر، ص 298.

[2]- نفسه، ص 299.

[3]- نفسه، ص 299.

[4]- محمد العياشي: إشكاليات عروضية، مؤسسة سعيدان، سوسة، 1997، ص 31.

[5]- محمد مصطفى أبو شوارب: علم العروض وتطبيقاته، مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشعري، الكويت، 2006، ص 60.

[6]- محمد أحمد قاسم: المرجع في علمي العروض والقوافي، جروس برس، طرابلس، لبنان، 2002، ص 37.

والمفاهيم المتداخلة، كما نشير إلى أنّ معظم الدراسات تصنّفها ضمن لون مختلف من العلل تسميه (العلل الجارية مجرى الزحاف)؛ بمعنى أنّها تأخذ من الزحاف أبرز صفاته (الوقوع في حشو البيت وعدم اللزوم)، وفي حالات تصنيفية مغايرة نجد من يعيد تقسيمهما وفق التقسيم الأشهر للعلل (الزيادة والنقصان)، كما نرى ذلك –مثلا– عند الدكتور ناصر لوحيشي الذي يعيد إدراج (الخرم) ضمن علل النقص، و(الخزم) ضمن علل الزيادة[1].

نسجّل أيضا أنّ الخرم والخزم من أعقد القضايا العروضية، وهما من المسائل الخلافية التي ما تزال بحاجة إلى دراسات كثيرة تعمّقها وتحيط بها، لأنّه لا يُعقل أن نطلق عشرة أسماء كاملة على ظاهرة (وهمية) لا وجود لها إلا في أخطاء رواة الشعر القديم.

وإذا كانت معظم الدراسات العروضية قد استقبحت وجود الخرم والخزم في الشعر، فلا بدّ أن نشير إلى الموقف العروضي الذي أبداه الدكتور كمال أبوديب من هاتين الظاهرتين الغريبتين في كتابه (في البنية الإيقاعية للشعر العربي)؛ حيث انتهى إلى أنّهما "ظاهرتان إيقاعيتان شيقتان يؤمل أن تحليلهما أشار إلى أنّ الفاعل الحقيقي في الإيقاع الشعري هو النبر"[2].

وهو موقف استثنائي يحتاج إلى مناقشة علمية أطول وأعمق.

---

[1]– ناصر لوحيشي: المرجع في العروض والقافية، دار جسور، الجزائر، 2010، ص 61، 63.

[2]– كمال أبوديب: في البنية الإيقاعية للشعر العربي، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، 1981، ص 262.